دولة الإمام الحسن بن علي عليه السلام بين المفهوم الديني والواقع السياسي

الأستاذ المساعد الدكتور
محمود شاكر عبود الخفاجي
الكلية الإسلامية الجامعة ـ النجف الأشرف

المقدمة:

توالت على تاريخ الإسلام منذ إنتقال الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله إلى الرفيق الأعلى، وحتى تسنم الإمام الحسن المجتبى عليه السلام مقاليد الخلافة أحداث جسام، كان بعضها محاولات عامدة - (من داخل الاسلام ومن خارجه) - للعودة إلى ما قبل البعثة النبوية المطهرة، والرجوع إلى عصر الجاهلية.

كان بعضها الآخر من تأثيرات الأعراف والتقاليد والقيم القبلية التي حاول الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله في عصره ان ينتزعها منهم.

والبعض الثالث كان من الأهواء والنوازع والأطماع والإنتماءات التي يحملها المسلمون كما يحملها غيرهم من بني جنسهم. كل أولئك تكالبوا على حركة تاريخ الإسلام لتختلط أحداثه بأحداث تاريخ المسلمين، حتى اصبح من الصعب الفصل بين الأولى والثانية، وأمست تعاليم الإسلام الحقيقية غريبة ومنزوية، والداعون إليها منحرفون عن الطريق عند الأكثرية الساحقة.

وعلى هذا فقد ورث الإمام الحسن بن علي عليه السلام بعد ثلاثة عقود من الزمن في دولته كل تلك المتناقضات، وأحاطت به طبقات متعددة تحملها تمثل الأمة التي سيقودها في دولته. فوقف عليه السلام بين مفترق طريقين لا ثالث لهما:

الأول: ان يقود حركة التصحيح والإصلاح والعودة إلى عصر فجر الرسالة وتعاليم الإسلام الحقة، والقصاء على كل حركات التحوير والإنحراف، إنطلاقا مما ورثه من سيرة جده صلى الله عليه وآله وأبيه عليه السلام ومما حوته رسالة الإسلام من نظم.

الثاني: الإنخراط فيما آلت إليه الأمة ومسايرة أهوائها وأطماعها ونوازعها. أي وقف بين الدين والدولة، بين النظرية والواقع المعاش.

وقد جاء البحث في تمهيد أردفته ثلاثة مباحث:

جاء المبحث الأول مستعرضا للواقع التاريخي الدي دعا الإمام الحسن عليه السلام إلى الصلح بنظمه - (السياسي والاقتصادي والإداري والاجتماعي)- ومدى إنتماء تلك النظم إلى التشريع الإسلامي.

بينما إحتوى المبحث الثاني مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي بركائزه الثلاثة من نظرية تمثل دستور الدولة، وأمة تطبق مواد ذلك الدستور وتذعن له، وقائد ضمن النظرية الإسلامية الحقة لتوليته.

وتخصص المبحث الثالث في الظروف السياسية التي فرضت على الإمام الحسن عليه السلام الصلح، والشرعية الإسلامية لذلك الصلح ومصادر استنباط تلك الشرعية. وما انتجه ذلك في مستقبل الواقع الإسلامي و النظرية الإسلامية.

أملنا في ذلك رضا الله، والبحث عن الحقيقة.

تمهيد:

إنّ احداث التاريخ معقدة ومترابطة، وبالأخص تلك الأحداث التي تشكل انعطافة تاريخية يذعن لها التاريخ بكل شخوصه، فالحاضر نتيجة الماضي وقوام المستقبل.

والإسلام انعطافة تاريخية كبرى في التاريخ البشري، إذا لم يكن الانعطافة الأكبر.

ولم تكن انعطافات التاريخ كلها نحو الرقي الحضاري، بل ان بعضها يسّرع عجلة الانحطاط الحضاري، وهكذا تتوالى الانعطافات بين الصعود والهبوط، الأمر الذي دعا بعضهم ان يتهم التاريخ بالدوران في محيط دائرة الحياة.

وانعطافة الإسلام التاريخية فتحت اوسع الأبواب نحو الرقي، ودعت إليه تشريعاته وحذرت آيات قرآنه من مغبة الانحطاط. وبقراءة متفحصة دقيقة لمجريات احداثه ترد على شبهة الدوران التاريخية هذه. ولذا يجب ان تنطلق هذه القراءة من الفصل بين تاريخ المسلمين - (كونهم لا يختلفون عمن سبقهم من بني جنسهم ولا عمن سيلحقهم منهم، فهم يحملون الذات نفسها من اهواء ونوازع واختلافات) - وبين تاريخ الإسلام - (كونه تشريعات ونظم وقيم إلهية ترفض كل مسببات الإفساد ودعواته، وتدعو إلى الرقي والصلاح وفق تعليمات ومفاهيم خاصة به) -.

ومن التجوز ان يتهم التاريخ الإسلامي بالتعرجات والانحراف استنادا إلى اعمال المنتمين إليه.

ومن هنا يتوجب دراسة الحدث التاريخي وفق مديات انتمائها إلى الإسلام من عدمها ويتفق الفكر الإسلامي بتفرعاته كافة على ان النص القرآني والسنة المطهرة، هما الأساسان اللذان لا يمكن تجاوزهما، وتختلف تلك التفرعات في المصادر الأخرى.

ومن هنا تقاس انتماء الأحداث التي وقعت في مجريات تاريخ المسلمين. فما كان منطلقا من القرآن والسنة أو موافقاً لهما فيحكم بإسلامية الحدث، وما كان مخالفا لهما فهو ينتمي إلى تاريخ المسلمين.

ووفق هذا ننطلق بدراستنا لدولة الإمام الحسن بن علي عليه السلام ودراسة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعقائدي الذي احاط بتلك الدولة ومديات انتماء ذلك الواقع إلى الإسلام من عدمه.

المبحث الأول

الواقع التاريخي الذي نشأت فيه دولة الإمام الحسن عليه السلام

لعل الخطب الذي ألقاها الإمام علي عليه السلام توثق لنا بعض ما كان يجري في دولة المسلمين قبيل تسنمه دفة الخلافة. وتؤكدها الاضطرابات السياسية والانحلال

الاجتماعي في امصار تلك الدولة الفتية.

فالواقع الاقتصادي في عاصمة الدولة (المدينة المنورة) كان يمتاز بالرخاء ولربما يوصف بالترف وبالأخص في النصف الثاني لدولة عمر بن الخطاب[١].

وكان الواقع العسكري تتكالب القبائل العربية على القتال والفتوح، شجعها على ذلك المغانم الكثيرة التي يحصلون عليها من الفتوح، حتى قيل ان عمر بن الخطاب كان يجعل للجيش المقاتل سهما فيما ظهروا عليه من الغنائم[٢]. وهذا بدوره أدى إلى ظهور طبقة المترفين من الصحابة وقادة الجيش والأمراء، واصبحت هذه الطبقات فيما بعد متنفذة في الدولة وأمصارها[٣]. واقتطعت هبات وهدايا لأكثر من واحد منهم ومنحت اموال من بيت مال المسلمين إلى آخرين بمناسبات خاصة لهم[٤].

أما النظام الإداري آنذاك فقد مات الخلق الكثير من الجيش في عام ١٧، ١٨ هجرية في طاعون عمواس ومنهم قادة في الجيش، ومن هؤلاء (يزيد بن ابي سفيان) فأقر عمر بن الخطاب أخا يزيد (معاوية بن ابي سفيان) لتولي ولاية الشام ومن يليها[٥].

وقد أقر واليا على الشام ولم يعزل في خلافة عثمان وقد ضم له خراجها واضاف أليه الأجناد الأربعة (الأردن وحمص).

وما أن بويع الإمام علي عليه السلام بالخلافة حتى كان الولاة على الأمصار الإسلامية معظمهم من الأمويين او من مسلمة الفتح، الذي اطلق عليهم القرآن الكريم اسم (المؤلفة قلوبهم)[٦] مثل (على سبيل المثال لا الحصر):

١- الوليد بن عقبة بن ابي معيط على الكوفة، وقد صلى بالناس سكرانا[٧].

٢- سعيد بن العاص وقد ولاه على الكوفة[٨]. وقد امتنع (الوليد وسعيد هذان) عن بيعة علي كونه قتل ابويهما يوم بدر، وقد صرحا له بذلك

السبب وأجابهم الإمام علي عليه السلام بأن الحق قد وتركم[٩].

فهل تراهما يحسنان الطاعة لدولته؟

أو هل ترى أن اضغان الجاهلية وأحقادها قد ولت عن هؤلاء؟

وولي بعدهما أبو موسى الأشعري[١٠]، وقد اقره الامام علي على ولايته.

٣- عبد الله بن عامر بن كريز على البصرة[١١].

٤- عبد الله بن سعد بن ابي سرح على مصر[١٢]. وولى الحكم بن ابي العاص بن امية الصدقات (الأموال) في المدينة[١٣]. وهذان يطلق عليهما (طريدا رسول الله) فقد طردهما من المدينة[١٤].

٥- الحارث بن الحكم (اخو مروان) على سوق المدينة. وأطلق يد (مروان بن الحكم) في الخلافة وكان الغالب عليه هو وأبو سفيان بن حرب. وقد زوج لمروان هذا ابنته وأمر له بخمس المال الذي ورد إليه كغنائم، وكان مقداره (مليونين وخمسمائة وعشرين الف دينار)[١٥].

وكل هؤلاء من المؤلفة قلوبهم على الإسلام والذين حاربوا رسوله بكل ما أوتوا من قوة. ولم تنته احقادهم ولا اضغانهم بعد، ولذلك فقد امتنعوا عن مبايعة الإمام علي عليه السلام. ولذا فقد عمد الإمام اليهم فعزلهم عن مناصبهم كلهم.

وإذا كانت القاعدة الإسلامية في تولية الولاة تنطلق من قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[١٦].

ومفادها وضع الرجل المناسب في المكان المناسب باشتراط الإيمان والتقوى فمن البديهي ان يكون هؤلاء الرجال ليس من المناسبين لتولية امور المسلمين.

وقد اوضح الإمام علي عليه السلام سياسته الإدارية في توليته لرجال الدولة عندما حمل راية التصحيح، فقام خطيبا معلنا للملأ سياسته الإدارية: ((ألا وأن بليتكم

قد عادت كهيئتها يوم بعث الله نبيه صلى الله عليه وآله، والذي بعثه بالحق، لتبلبلنّ بلبلة ولتغربلنّ غربلة، ولتسلطنّ سوط القدر، حتى يعود اسقلكم أعلاكم، وأعلاكم اسفلكم، وليسبقنّ سابقون كانوا قصروا، وليقصرنّ سباقون كانوا سبقوا))[١٧].

فهل ترى ان هؤلاء الأمراء وهم من الذين استسلموا ولم يسلموا ومن المؤلفة قلوبهم وقد أثروا ثراءً فاحشا على حساب المسلمين ومن اموالهم هل تراهم يرضون بتنحيتهم عما كانوا فيه. وإذا كانت بليتهم قد عادت كهيئتها يوم بعث النبي فقد كان هؤلاء اشد اعداء النبي حينها ولذا فستعود عداوتهم لحركة التصحيح كما كانت عليه. ولذا فقد كان هؤلاء يتحينون الفرص ويدسون الدسائس ويبتكرون الفتن ويعملون التكتلات والأحزاب ويؤلبون من هم على شاكلتهم للإطاحة بدولة علي أو من سار على نهجه.

وإذا كانت عائشة قد خاصمت عثمان بن عفان لأنه انقص عطائها الفي دينار ليساويها مع نساء النبي الأخريات[١٨]. فاخرجت قميص رسول الله صلى الله عليه وآله ونادت: يا معشر المسلمين هذا جلباب رسول الله لم يبل، وقد ابلى عثمان سنته[١٩].

وكذا طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام. فكيف بها وعلي سيساويها مع غيرها من نساء الأنصار والمهاجرين بل وكل نساء المسلمين. بل ويريد ان يسترجع منها ومن غيرها كل ما أخذوه؟!

اضف إلى هؤلاء الولاة والقادة، كبار الصحابة امثال الزبير وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وغيرهم، الذين أثروا ثراءً فاحشا اثناء حكم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان[٢٠].

كل هذا وجاء الإمام علي عليه السلام معلنا لسياسته الاقتصادية الجديدة على رؤوس الأشهاد بحركة التصحيح ليعيد النظام الاقتصادي السائد والواقع آنذاك إلى النظام الاقتصادي الإسلامي التي جاءت به الرسالة الإسلامية بالمساواة بالعطاء.

فأعلن سياسته بخطبة من خطبه التي نادى بها على تلك الأموال التي اخذت من اموال الله بغير حق فقال عليه السلام:

((والله لو وجدته قد تزوج به النساء، وملك به الإماء لرددته. فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق))[٢١].

ومن المسلّم به أن لا يستجيب كل أولئك وما سواهم إلى سياسة علي عليه السلام، الإدارية أو الاقتصادية، بل وتزداد هوة الخلاف بينه وبينهم، لأن سياسته ستضرب مصالحهم الخاصة ومطامعهم. بل وحتى أولئك الذين بايعوه علنا سيضمرون له العداء وسيظهرونه عندما تسنح لهم الظروف او يجدون لهم دعاة يبقون عليهم اموالهم ويحققون لهم مصالحهم. ولعل اكبر مثال على هؤلاء عائشة والزبير وطلحة وهما من كبار الصحابة ومن المهاجرين الأوائل ومن المبايعين لعلي.

فرفض (معاوية) تنحيته عن منصبه بحجة اوهن من بيت العنكبوت ألا وهي المطالبة بدم عثمان وهو يعلم جيدا ان مروان بن الحكم أولى الناس بقتله. والقوم يطلبونه هو بالدرجة الأولى اكثر من غيره ومروان هذا بغيتهم الأولى وخاصة عند اهل مصر بعد ان عرفوا بالكتاب الذي ختمه هو بخاتم الخليفة، وقد اقر عثمان بخاتمه وبخط كاتبه مروان فطلبوا من عثمان ان يسلمه إليهم فامتنع[٢٢].

وقد اشار الإمام علي عليه السلام في احدى خطبه إلى انه طلب من عثمان أن يصحح ما افسده من الواقع السياسي والإداري والاقتصادي في الدولة، ولكن عثمان اوعده بذلك ولم يف بوعده[٢٣]. وقد اشارت بعض الروايات التاريخية إلى مواقف للإمام الحسن عليه السلام في معترك هذه الأحداث تبين موقفه منها[٢٤]. آثرنا عدم التطرق إليها لأنها لا تصمد امام النقد العلمي الدقيق.

وقد خلّفت هذه الأحداث والوقائع واقعا لا ينتمي للإسلام ولا لتعاليمه ونظمه وقد اختلطت فيه المفاهيم الجاهلية مع الأسس الإسلامية وشاع الانحراف

بعد أن انزوى الحق، حتى انحصر في ثلة قليلة من الصحابة، الذين قدموا الدين على الدنيا.

فالشام لم يصل إليها إلا الإسلام الأموي فمنذ أن افتتحها المسلمون تم تسليمها إلى معاوية بن ابي سفيان (عام ١٧هجرية)، وقد اطاعوا هذا الوالي منذ توليته عليهم ولم يعصوا له امرا، كونهم لم يشاهدوا ولم يشهدوا واليا سواه. فقد ولّاه عمر بن الخطاب دون سائر الصحابة وأقره عليهم عثمان طيلة فترة خلافته، احاطت به طبقة من المتزلفين وأصحاب المطامع والأهواء في نظر التشريع الإسلامي وأحكامه لهم، ولكنهم صحابة مقربين إلى الخليفة في نظر اهل الشام، ولذلك رفض معاوية بن ابي سفيان نفي بعض الصحابة الذين لا يروق لهم تولية معاوية ولا سياسة الدولة في توليته ولا تروق لهم تصرفاته ولا حتى دينه، وقد قال لهم: ((انكم قدمتم بلدا لا يعرف اهله إلا الطاعة. فلا تجادلوهم فتدخلوا الشك في قلوبهم))[٢٥].

وفي مكة استقرت عائشة غاضبة على عثمان قبيل مقتله ومعادية لعلي عليه السلام من غير توليه وقد احاط بها من احاط من المتصيدين في الماء العكر، والفتنة قائمة في أوج عظمتها والأمر متشابك على العامة، والمتربصون تشرأب اعناقهم والطامعين يعبدون أهوائهم ونوازعهم، والجاهلية لم تزل آثارها قائمة، والعصبية القبلية لم تجتث من نفوسهم، بل ان ما تعاقب من احداث بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله عاد بها إلى ما كانت عليه.

أضف إلى ذلك ما يمتاز بها علي عليه السلام من صفات وما يحمل من مواهب أعانت القلوب الخاوية من الإيمان ان تحمل عليه احقاد الحسد، واضغان الثأر لمن قتلهم في ساحات الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي وسط هذا الكم الهائل والفتن بويع لعلي بن ابي طالب عليه السلام بالخلافة، ولم تكن كل تلك الأمور بخافية عليه، فلطالما وصف المجتمع الإسلامي وقتذاك في خطبه[٢٦].

المبحث الثاني

معالم الدولة في الفكر الإسلامي

للدولة في الفكر الإسلامي ثلاث ركائز او مقومات اساسية تقومها هي:

الركيزة الأولى: النظرية التي تستند إلى تشريعاتها في الواقع وتطبق نظمها على الأمة، من احكام ومناهج حياة تحكم تلك النظم، وترنوا إلى إصلاح المجتمع وإسعاده انطلاقا من المفهوم الإلهي للإصلاح. فهي بمثابة الدستور للدولة والحياة، وما خالفها فانه ينتمي إلى واضعه وليس للإسلام.

وقد قسّم القرآن الكريم التشريعات على قسمين بقوله تعالى:

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٢٧).

١- الأحكام الجاهلية وهي تلك الأحكام الصادرة من غير الله (الوضعية) والمخالفة لأحكام الله أو المنحرفة عنها. مهما كانت مصادر هذه الأحكام وفي أي زمان أو مكان.

٢- الأحكام والتشريعات الإلهية، وهي الأحكام الصادرة من الله ورسوله من خلال سيرته العطرة وسنته الصحيحة.

ومن هذا فان النظرية هنا تعني النظرية الإسلامية للدولة وما تحويها من نظم متعددة. والنظرية الإسلامية تحوي تشريعات متكاملة في النظم كافة، ولكنها مترابطة فيما بينها، كسلسلة متصلة الحلقات إذا انفصم عرى واحدة من تلك الحلقات كان الإسلام إسلامين وإذا انفصم عرى الحلقة الثانية تعدد الإسلام إلى ثلاثة وهكذا.

فالنظام السياسي الإسلامي لا يمكن ان يتقوم إلا بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي والاثنان لا يمكن تطبيقهما مالم يكن هناك نظاما إداريا إسلاميا، وهذه النظم بمجموعها إذا انحرفت عن التشريع الإسلامي لها فإنها ستخلف نظاما

اجتماعيا منحرفا عن الخط الإسلامي، ومنعت الشريعة الإسلامية العمل بغير هذه النظرية وأحكامها وحكمت على السائرين بغيرها بالضلال المبين.

قال تعالى:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾(٢٨).

وقال تعالى:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾(٢٩).

وهذا سيؤثر تأثيرا مباشرا على الأمة ليخلق لنا ركيزة الدولة الثانية.

الركيزة الثانية: الأمة: أي الشعب الذي تطبق عليه التشريعات والأحكام الإلهية، ويتوجب على هذه الأمة تقبل النظرية الإسلامية تقبّل قناعة ورضا انطلاقا من أيمانهم وعقيدتهم بهذا الدين، وإلا ستكون هذه الأمة وفق الأحكام الجاهلية إن رفضت تطبيق الأحكام الإلهية وشرعت لنفسها أحكاما وتشريعات من اهوائهم ونوازعهم وأطماعهم وأعرافهم وتقاليدهم الموروثة.

وتشكل هذه الركيزة من ركائز الدولة، الأساس الأول والأهم والغاية القصوى للدين، إذ يقع التطبيق على عاتقها.

ولو تكالبت الأمة على رفض التطبيق ولو بالأكثرية الساحقة كانت من الأمم الظالمة على الأرض، وقد حذّر القرآن الكريم من مغبة السير على هذه الخطى بالكثير من الأمثلة التي احتوتها القصص القرآنية.

وما الشرور وانحطاط الحضارات القائمة على الأرض والتي تعاقبت على التاريخ البشري إلا نتيجة لرفض الأمم النظريات الإلهية المنزلة إليهم.

قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ * قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ * فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾(٣٠).

الركيزة الثالثة: القائد: ويتوجب في هذه الركيزة التصاق القائد بالنظرية الإسلامية التي تمثل لدولته الدستور والقوانين والتشريعات.

فيشترط الدستور الإسلامي على هكذا قائد أن يكون أعرف الأمة بتفصيلات الأحكام الإسلامية وتطبيقاتها، وأتقاهم وأورعهم وأخوفهم لله لئلا تظلم الرعية في ظل حكمه. وتلك الشروط على القائد أوجبتها النظرية الإسلامية بدستورها المعلن وفرضت عليه ان يحكم بما انزل الله إليه من تشريعات بالعدل والمساواة والإحسان إلى الرعية.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(٣١).

وحذره من الحكم بغير النظرية التي انزله لها وبغير دستوره وقوانينه.

قال تعالى: ﴿... وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ... وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ... وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾(٣٢).

وهذه الأصناف الثلاثة قد طردهم الله من رحمته عندما لعنهم بما عملوا(٣٣).

ووفق هذا توجب على القائد ان يحمل الأمة على التطبيق الأمثل للنظرية الإسلامية في الإدارة والحكم ولا يخضع لأهواء افرادها أو مصالحهم الخاصة ان تعارضت مع احكام الله، كي يطبق احكام الشريعة الإلهية على الأرض.

فالقائد ليس مطلق التصرف وإنما يحدد صلاحياته الدستور الإسلامي

وأحكامه و ليس له حق الطاعة في اعناق الرعية إن انحرف عن الطريق الإلهي. ولا للرعية الحق في رفضها لتلك الصلاحيات.

ووفق هذا تتنازع القائد قوتان تتصارعان في إدارته للدولة، الأولى: رضا الله وتطبيق عدالته التي يريدها على الأرض حسب شريعته التي ارتضاها لتلك الأمة.

الثانية: رضا الأمة بإرضاء أهوائها ومصالح أفرادها ومسايرة أعرافها وتقاليد وموروثات آبائهم.

الأولى ترفعه عند الله وتتكالب عليه الأمة، والثانية تبعده عن الله وتتعاضد معه الأمة. وبمعنى أدق يكون القائد وفق هذا بين النظرية ورفض الأمة لتطبيقها. وإذا بحثنا في حياة الإمام الحسن عليه السلام ومن قبله أبيه عليه السلام لوجدنا النظرية السياسية والإدارية الإسلامية تنطبق عليهما بكافة شروطها، علما وعملاً. وكانت سياسة الإمام علي عليه السلام واضحة المعالم للأمة، وقد اعلن منهجيته على الأمة في السياسة والاقتصاد والإدارة، وهو ينادي (ما شككت في الحق مذ رأيته). فقد كان على بينة من أمره وواثقا من خطاه، وقد أوضح لهم غايته القصوى التي دعته إلى تسنم قيادة الدولة وهو القائل على منبره أمام الجميع ((وان معي لبصيرتي ما لبست على نفسي، ولا لُبس عليّ، وأيم الله لأفرطنّ لهم حوضا انا ماتحه، لا يصدرون عنه ولا يعودون إليه))[٣٤].

ولم تكن تلك الأمور بخافية على الإمام علي عليه السلام ولا حاجة الأمة من سياسة وإدارة وانما كان عالما بحاجتها، عارفا بالمنهج الذي يوافقها وقد أشار إلى ذلك بقوله:

((والله ما معاوية بأدهى مني، ولكنه يغدر ويفجر، ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس، ولكن كل غدرة فجرة، وكل فجرة كفرة، ولكل غادر لواء يُعرف به يوم القيامة، والله ما استغفل بالمكيدة، ولا استغمز بالشديدة))[٣٥].

إذن فتلك وقائع التاريخ في كل نظمها وملابساتها وهذه مقومات الدولة في

النظرية الاسلامية. فما مصير الدولة التي يقودها الامام الحسن بن علي عليه السلام؟ وهو لم يبتعد عن نهج أبيه، ولم يكن اقل لصوقا بالنظرية الإسلامية منه.

المبحث الثالث

الظروف السياسية في دولة الامام الحسن عليه السلام

لو تصفحنا احداث التاريخ البشري عموما استنادا الى اوثق مصادره واصدقها، والتي لا يمكن أن يتسرب اليها التزوير او التحوير.

لوجدنا في آيات القرآن الكريم مساحة واسعة استعرض فيها حقب متعددة بالتفصيل مرة وبالإشارة والتلميح مرات أخرى، أوضح فيها دور الأمم في إفشال مهمات الرسالات السماوية التي تعاقبت على التاريخ البشري، أو باطئت مسيرة حضارته، او حورت وزورت وحرفت تطبيق تلك الشرائع. لتعارضها مع أهواء الأمة ونوازع قادتها والمتنفذين فيها[٣٦]. ولم تكن الرسالة الاسلامية فرطا دون تلك الرسالات، ولا الأمة التي نزلت فيها تختلف عن تلك الأمم. فعبدة الاوثان مع نوح لم ينههم طوفانه وقد بعثوا من جديد وانتشلوا معهم اصنامهم ((وداً وسواع ويعوق ويغوث ونسرا)) وقد عربوا اسمائهم الى ((اللات والعزى ومناة وهبل)).

والذين حرفوا الكلم عن مواضعه لم ينتهوا بعد ولم يرعووا، وقد وقفت الأمة بأكثريتها امام حركات الاصلاح التي نادى بها الامام علي عليه السلام وحاول جاهدا أن يعيد الأمة الى عصر الرسالة ومنابعها الأصيلة. والأمام الحسن عليه السلام في وسط ذلك المعترك ولم يكن بعيدا عما يحدث. اضف الى ذلك سيرة الحسن وعلاقته الوطيدة برسالة جده والأحاديث الصحيحة المتواترة من الرسول صلى الله عليه وآله فيه. - (والتي من المؤكد أن يكون في هذا المؤتمر من تناولها باسهاب) - أو قد حوتها عشرات المصادر التي تناولت حياته ولذا آثرنا عدم التعرض لها هنا.

وما أن انتهت دولة الأمام علي عليه السلام باستشهاده وهو ساجد في محرابه في ليلة

القدر حتى ورث الأمام الحسن عليه السلام في دولته تبعات اكثر مما ورثها ابوه من قبل.

فمعركة الجمل خلفت حزبا جديدا يتربص الدوائر، واضغانا واحقاد وثأر وعصبية قبلية زادت الامة خلافات على خلافاتها.

ومعركة صفين انتجت حزبا آخرا امتد خطره الى يومنا هذا، بمذهب عقائدي حاربه الأمام علي عليه السلام في واقعة النهروان. زاد الأمام الحسن عليه السلام اعداءً الى اعدائه.

واستشهاد علي عليه السلام أعطى لمعاوية ومريديه قوة، وقد التحق به من كان تحت لواء علي عليه السلام معتبرا الحرب وظيفة يكتسب منها لا عقيدة ينتهجها.

والدولة التي تخوض حربا خارج حدودها، يستلزم ذلك سياسة داخلية مستقرة وجبهة موحده.

وبدون ذلك سيحارب القائد جبهتين داخلية وخارجية، والداخلية أكثر خطرا من العدو الخارجي. لأنه يضعف عزيمة الجند السائر الى القتال ((ولم يتمتع اهل العراق لاسيما الكوفيون منهم بالاستعداد النفسي للقتال ولا الانسجام والاتحاد في زمن الأمام))[٣٧]. أضف الى ذلك ما خلفته معارك الجمل والنهروان وصفين من خسائر في الارواح وعدم الاستقرار، وحالات الاستفزاز النفسي لدى جند الدولة والأمة عموماً.

وما خلفته تلك الحروب من امهات ثكلى وزوجات ترملت وايتام، حتى قيل ان عدد القتلى من كل الاطراف المتنازعة كان يربوا على المائة واربعين الف قتيل[٣٨]. حتى تذمر الناس من القتل والحروب والقتال:

((فلما استشهد الأمام علي عليه السلام وبويع الأمام الحسن عليه السلام بالخلافة برزت هذه الظاهرة على اشدها وبخاصة حين دعاهم الحسن للتجهز لحرب الشام حيث كانت الاستجابة بطيئة جدا))[٣٩]. وقد حدث ما حدث فكان الامام الحسن عليه السلام يقود جيشا متقاعسا على القتال واقرب القادة اليه يبيعه بنصف مليون درهم ومعه جمع

من كبار القادة، حتى انتهب فسطاطه وجرت محاولة لاغتياله من داخل جيشه[٤٠]. فالحرب والقتال بهكذا جيش خسرانا عسكريا مؤكدا، ودولة بأمة وشعب رفض الانصياع والطاعة لقائد عبرت بأفعالها برفضه دون أقوالها فهي دولة لامحالة من فشلها.

حتى اصبح الاصلاح في انظمتها وفق المفهوم الاسلامي بتشريعاته ونظمه واخلاقياته ومبادئه أمرا مستحيلا. حيث نقل عن الأمام الحسن عليه السلام قوله:

((والله لو قاتلت معاوية لأخذوا بعنقي حتى يدفعونني اليه سلما، فوالله لأن اسالمه وانا عزيز خير من أن يقتلني وأنا أسيره، أو يمن علي فتكون سبة على بني هاشم الى اخر الدهر، ومعاوية لايزال يمن بها وعقبه على الحي منا والميت))[٤١].

وقد كانت الدولة وقتذاك متعددة القوى على تعدد أمصارها فخراسان وما يليها بيد الخوارج. والشام ومصر لا تعرف إلا الاسلام الأموي. ومكة والمدينة والبصرة لا تدين بالطاعة للحسن بعد واقعة الجمل. والكوفة عاصمته تحوي كل تلك المتناقضات.

فهذا الواقع السياسي. وذاك الواقع الاجتماعي، والواقع الاقتصادي لا يقل تشرذما ولا تأخرا عن ذاك، فالفتوحات متوقفة تماما بسبب النزاعات الداخلية، التي توقف بدورها عجلة الاقتصاد، والصحابة المثرون واصحاب رؤوس الاموال لا يروق لهم التغيير والاصلاح. ومن البديهي أن تلك النظم المتقدمة ستولد لنا نظاما اجتماعيا متهرئا. خاصة وأن الأمام الحسن عليه السلام قد اشترط على اصحابه والذين بايعوه من الناس بقوله: ((انكم مطيعون تسالمون، من سالمت، وتحاربون من حاربت)) عندها ارتابوا وقالوا: ما يريد الا القتال.

وقد وصف الأمام الحسن عليه السلام جيشه وتخاذلهم عن نصرته وتقاعسهم عن القتال وعدم الالتحاق به رغم تكرار دعوته اليهم فقد وصفهم في احدى خطبه: ((وكنتم في مسيركم الى صفين ودينكم امام دنياكم، واصبحتم اليوم

ودنياكم امام دينكم، وانتم بين قتيلين: قتيل بصفين تبكون عليه، وقتيل بالنهروان تطلبون منا ثأره فأما الباقي فخاذل، وأما الباكي فثائر))[٤٢] وبهذا قسم جيشه على أقسام:

١- خاذلون وهم الخوارج ناقمون على الحسن كما هم ناقمون على معاوية وهؤلاء لا يمكن الركون أو الاعتماد عليهم بالقتال فأمرهم واضح (اين ما اصابت فتح).

٢- المرتزقة الذين يتبعون من يدفع اكثر. ومن الطبيعي ان لمعاوية درر الدراهم والدنانير اوفر.

٣- ثوار حقيقيون وهؤلاء ثلة قليلة من اصحابه يرون بأنه مفترض الطاعة، والعاقبة الحسنة في السير وراءه.

أضف إلى ذلك التخاذل، ما أحدثته الإشاعات من المرجفين والعيون الذين دسهم معاوية في وسط جيش كهذا، حتى قيل أنه كان مع عبيد الله بن العباس ١٢٠٠٠ مقاتل، انسل في ليلة التحاقه بمعسكر معاوية ٨٠٠٠ مقاتل بين فار من القتال أو ملتحق بجيش معاوية[٤٣].

وقد أقدم بعض هؤلاء المرتزقة والمتخاذلين من جيشه على اغتياله ثلاث مرات[٤٤].

الشرعية الإسلامية للصلح:

لم يبتعد الإمام الحسن عليه السلام بعقده للصلح عن تشريعات النظرية الإسلامية، انطلاقا من فهمه لآيات القرآن الكريم التي تدعو إلى السلم اكثر مما تدعو إلى الحرب - إن توافرت شروطه - وتلك الداعية إلى الصلح والتصالح - إن دعت الظروف أو سمحت به- لتكون له دعامة تشريعية يستقي منها شرعية صلحه.

ولم تكن سيرة جده المصطفى صلى الله عليه وآله بعيدة عن رؤاه ولا يحتاج إلى من يرويها له، وهو الذي عاش بين احضانه، وملك كل كيانه، وهو السبط المدلل عنده، والمولود

الأول لديه، وما خفي عنه من قول أو فعل أو تقرير فقد اخذه من ابيه علي عليه السلام وهو أعلم الناس والصحابة بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله ونهجه.. فقد كان يحدثه بالأسباب والمسببات وما حدث وسيحدث بكل تفصيلاتها بما لم يحدث غيره من الصحابة.

وهذا مما يجعل الإمام الحسن عليه السلام أعرف أهل زمانه بتطبيق ما تدعو إليه تلك الآيات، وما شرعته سيرة جده المصطفى صلى الله عليه وآله.

فلم يكن الإمام الحسن عليه السلام بمعزل عن سيرة جده صلى الله عليه وآله عندما فرضت عليه ظروف (صلح الحديبية) ودعته إلى عقد الصلح مع مشركي قريش. ولا عن سيرة أبيه عليه السلام حينما اجتمعت عليه العلل التي تفشت في معسكر جنده من تمزق وخور وفتن واضطراب وتآمر على قيادته مما أرغمته على الانسحاب من صفين مع انه كان بينه وبين النصر قاب قوسين أو أدنى(٤٥).

لأن ((الحرب قضية تقوم على دعامتين: إجازة القائد، وموافقة الناس... وعندما رأى الإمام المجتبى الناس لا يميلون إلى الحرب حتى ان ثلثي الناس الذين كانوا يدّعون الصمود إلى آخر لحظة التحقوا بمعاوية ليلا. اختار الصلح))(٤٦) ومن هنا فإن الصلح قد فرض نفسه بقوة على الإمام الحسن عليه السلام بل فرضته الأمة بتخاذلها والتي رفضت القائد والنظرية الإسلامية معاً.

وإلا فان الرسائل المتبادلة بين الإمام الحسن ومعاوية تعبّر بمجملها عن إصرار الإمام الحسن عليه السلام على مواصلة حركة الإصلاح التي بدأها أبوه من قبله، وإصراره هذا واضح وصريح في تلك الرسائل(٤٧).

وكما رفضت قريش وأتباعها قبول رسالة محمد صلى الله عليه وآله والإذعان إلى حركة الإصلاح، ورفضت الأمة - التي قبلته في بادئ الأمر بعد انتصاره على رفضها الأول - الانصياع إلى هداه والقبول بنظريته بعد وفاته، وأحدثت ما أحدثت، فهي ذاتها رفضت حركة الإصلاح التي أرادها علي بن أبي طالب عليه السلام عندما آل الأمر

إليه. فليس من الغريب عليها رفض الإمام الحسن عليه السلام وحركته الإصلاحية.

فقد وضعت هذه الظروف الإمام الحسن عليه السلام بين خيارين لا ثالث لهما:

الخيار الأول: خيار عسكري سياسي، يدعوه إلى التنحي عن النظرية الإسلامية في العدالة والتراحم والمساواة والمحبة والأخاء، ويلجأ إلى التعدي على اموال المسلمين وحقوقهم ويجعلها نهبا بين طبقة الجيش والمتنفذين ويغدقها عليهم، ويولي أمراء السوء والقتل والخداع امور المسلمين وثغور الدولة، ليعيثوا في الأرض فسادا. ويرسم للأجيال خطا تشريعيا جديدا أو مثل ذلك الخط الذي سبق دولة ابيه وأعقب دولة جده من قبل. فيعيد الكرة من جديد ويخالف شرع جده وأبيه. وهذا ما يبغيه المتربصون بمصائر الأمة ودينها الجديد،.

والخيار الثاني: وهو الخيار الديني ويطبق فيه سنة جده وشريعته، ويرفض كل مقومات الفساد والزيف والانحراف عن الخط الإسلامي لتسيير دفة الدولة والحكم، وهذا ما رفضته الأمة.

وهذا الخيار يدعوه إلى محاربة الفساد والانحراف والزيف، وظروف كتلك التي احاطت به توضح مصيره بكل تأكيد، وهذا يعني أنه قضى على حركة التصحيح وأباد كل من آمن بها أو دعا إليها وقضى على خطوط الإصلاح وتشريعاته. وبرؤية ثاقبة للظروف تلك تؤكد المصير هذا.

وهذه النهاية تدعوه إلى ان يترك للأمة قادة يوضحون للأمم القادمة بأجيالها المتعاقبة على التاريخ، الخط الإسلامي بتشريعاته، ويحافظ على هؤلاء القادة.

عندها لا يكون هناك توازن في الأمة، فينقلب التوحيد إشراكا، ويدّعي النبوة مدّعوون جدد، وينتهي كل شيء وتقترب نهاية التاريخ.

فلا خيار لبقاء أولئك المصلحين إلا بحقن دمائهم آنذاك، وإبقائهم على قيد الحياة ليشكلون معارضة لمن يحتاج إلى الموازنة بين المفهوم الديني الإسلامي

الصحيح لكل ما يحدث، وبين الواقع الذي لا ينتمي إلى الإسلام.

وأظن أن العقل والمنطق يدعوان إلى ذلك. فما من خيار إلا ذلك الصلح. وإذا كانت الأمور والأفعال تقاس بنتائجها فقد أثبتت الوقائع والأحداث نتائج ذلك الصلح.

فالأمة التي تقاعست عن نصرته وخذلته، قد حصدت نتيجة أعمالها وتخاذلها في ظل حكومة معاوية لعشرين عاما، أدركت فيها ما عملته من سوء، وشاهدت بأم عينيها ما فعلته من فساد، وهي ذاتها عادت مرة اخرى ورفضت حركة التصحيح والإصلاح التي نادى بها الإمام الحسين بن علي عليه السلام رغم وعيها وخذلته بل وقتلته بأقسى وحشية عرفها تأريخ البشرية ولم تنتج سوى ثلة قليلة آنذاك من المؤمنين الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه. ولكن تلك الثورة اثبتت ما احدثه ذلك الصلح والفترة التي اعقبته لحين قيام تلك الثورة خطأ الأمة ورفضها لحركات التصحيح ورسمت لخيار التصحيح طرقا اخرى ابقت للفكر الإسلامي حيويته.

نسأل الله ان نكون قد وفقنا إلى توضيح بعض الحقيقة وأملنا القبول، ونستغفره من زلات القلم وشطحات الفكر والسهو والغفلة.

هوامش البحث

(١) ينظر/ الطبري: التاريخ: احداث سنة ١٦ وما بعدها. وينظر / اليعقوبي: التاريخ:١٠٥/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر / المسعودي: مروج الذهب: ٣٢٨/٢.

(٣) ينظر / المسعودي: مروج الذهب: ٣٥٢/٢ وما بعدها في توضيح ثروات بعض الصحابة (على سبيل المثال).

(٤) ينظر / اليعقوبي: التاريخ: ١١٥/٢ (في عطاء عثمان لمروان بن الحكم). وينظر / كذلك اليعقوبي: التاريخ: ٢/ ١١٧ (في عطائه لعبد الله بن خالد بن اسيد) عند ما زوجهما عثمان من إبنتيه.

(٥) ينظر / اليعقوبي: التاريخ: ٢ /١٠٤.

(٦) في سورة التوبة: الآية ٦٠ واشار الى مواقفهم في الآيات التي تليها (راجع تفاسيرها)
(٧) ينظر: اليعقوبي: التاريخ: ١١٤/٢ وكذا: ٢/ ١٢١. وكذلك ينظر / المسعودي : مروج الذهب: ٣٥٤/٢ وما بعدها.
(٨) ينظر: اليعقوبي: التاريخ: ٢ /١١٤.
(٩) ينظر: اليعقوبي: التاريخ: ٢ /١٢٣ وما بعدها. كذلك / المسعودي: مروج الذهب: ٣٥٦/٢ وما بعدها.
(١٠) ينظر: اليعقوبي: التاريخ: ٢ /١١٤ وما بعدها. كذلك / المسعودي: مروج الذهب:٣٥٧/٢.
(١١) ينظر: المسعودي: مروج الذهب: ٢ / ٣٥٦.
(١٢) ينظر: اليعقوبي: التاريخ: ٢ /١٢٣ وما بعدها. كذلك / المسعودي: مروج الذهب: ٣٥٦/٢.
(١٣) ينظر: اليعقوبي: التاريخ: ٢ / ١١٧.
(١٤) ينظر: اليعقوبي: التاريخ: ٢ / ١٢١.
(١٥) ينظر: اليعقوبي: التاريخ: ٢/ ١١٥، وكذلك ١٢.
(١٦) الحجرات: ١٣.
(١٧) نهج البلاغة: ٤٧/١ الخطبة رقم (١٦).
(١٨) عندما فرق عمر بن الخطاب في العطاء بين المسلمين، أعطى لعائشة ١٢٠٠٠ دينار ولباقي نساء النبي ١٠٠٠٠ دينار. ينظر / الطبري: التاريخ: احداث سنة ١٤ هجرية.
(١٩) ينظر: اليعقوبي: التاريخ: ٢ / ١٢١، ١٢٢.
(٢٠) ينظر: المسعودي: مروج الذهب: ٣٥٢/٢ وما بعدها، فقد اوضح ثراء هذه الطبقة من الصحابة واموالهم.
(٢١) نهج البلاغة: ٤٧/١ الخطبة رقم (١٥).
(٢٢) ينظر تفصيلات ذلك في / المسعودي: مروج الذهب: ٢ /٣٤٤ وما بعدها. ينظر كذلك: الغروي (محمد هادي اليوسفي): موسوعة التاريخ الإسلامي: ٤١٧/٤.
(٢٣) ينظر: نهج البلاغة: الخطبة رقم (١٦٣).
(٢٤) ينظر: المسعودي: انساب الأشراف: ٢ /٢١٦ وما بعدها.
(٢٥) الغروي: موسوعة التاريخ الإسلامي: ٤ / ٣٩٥.
(٢٦) انظر على سبيل المثال: نهج البلاغة: ٣١/١ المقطع الأخير من الخطبة رقم (٢).
(٢٧) المائدة: ٥.
(٢٨) الأحزاب: ٣٦.
(٢٩) النساء: ٦٥.
(٣٠) الروم: ٤١، ٤٢،٤٣ وقد توسعنا في ذلك في كتابنا (ملامح الفكر التاريخي في القرآن الكريم).
(٣١) النحل: ٩٠.
(٣٢) المائدة: ٤٤ وكذا، ٤٥ وكذلك: ٤٧.

(٣٣) البقرة: ٨٩، الأعراف: ٤٤.
(٣٤) نهج البلاغة: ٤٤/١ الخطبة (١٠).
(٣٥) نهج البلاغة: ٣٤٥/٢ الخطبة (١٩٩).
(٣٦) فصلنا القول في ذلك في كتابنا/ ملامح الفكر التاريخي في القران الكريم.
(٣٧) ينظر: مهدي البيشوائي / سيرة الأئمة /٩٤.
(٣٨) ينظر: اليعقوبي: التاريخ: ١٧٢/٢ وكذلك/١٨٢/٢. وكذلك المسعودي: خروج الذهب: ٣٩٣/٢.
(٣٩) مهدي البيشوائي/سيرة الأئمة/٩٥.
(٤٠) اقرأ تفصيلات كل تلك الاحداث في/الميلاني (السيد محمد هادي الحسيني)/قادتنا كيف نعرفهم ٢٣٧/٥ وما بعدها وغيره من المصادر.
(٤١) الطبرسي/ الاحتجاج: ١٠/٢.
(٤٢) عن ابن طاووس/الملاحم والفتن: ١٤٢.
(٤٣) ينظر: مهدي البيشوائي: سيرة الأئمة: ١٠١ وما بعدها.
(٤٤) ينظر: المسعودي: مروج الذهب: ١٠/٣. كذلك / لجنة التأليف: أعلام الهداية: ١٤١/٤ وما بعدها.
(٤٥) ينظ: لجنة التأليف: سيرة رسول الله وأهل بيته: ٣٣/٢.
(٤٦) رسول جعفريان: الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت عليهم السلام: ١٠٠.
(٤٧) ينظر (في بعض تلك الرسائل بنصوصها ومصادرها) /لجنة التأليف: سيرة رسول الله وأهل بيته: ٣٠/٢ وما بعدها.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١- البيشوائي (مهدي): سيرة الأئمة، تعريب: حسين الواسطي، طبع مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام: قم - إيران ١٤٢٦هـ.

٢- رسول جعفريان: الحياة الفكرية والسياسية لأئمة اهل البيت عليهم السلام، ط:١، دار الحق: بيروت - لبنان: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٣- الطبرسي (أبو منصور أحمد بن غلي بن أبي طالب): الإحتجاج، تعليقات: محمد باقر الموسوي الخراساني، ط:٢، مطبعة كيميا: ١٤٢٧هـ.

٤- الطبري (محمد بن جرير ت ٣١٠هـ): تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، ط:٥، دار المعارف: مصر.

٥- علي عاشور: موسوعة اهل البيت، ط:١، دار نظير عبود: بيروت - لبنان ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م

٦- الغروي (محمد هادي اليوسفي): موسوعة التاريخ الإسلامي، الناشر أضواء الحوزة: لبنان: ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.

٧- القرشي (الشيخ باقر شريف): حياة الإمام الحسن عليه السلام. دار إحياء التراث العربي: لبنان.

٨- لجنة التأليف: أعلام الهداية. الناشر: المجمع العالمي لأهل البيت. ط:١، مطبعة ليلى: قم - إيران: ١٤٢٢هـ.

٩ - لجنة التأليف (مؤسسة البلاغ): سيرة رسول الله وأهل بيته. الناشر: مؤسسة الهدى الدولية: طهران ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

١٠ - المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي ت ٣٤٦هـ). مروج الذهب ومعادن الجوهر. ط:٢، دار الكتاب العربي: بيروت - لبنان: ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م

١١ - الميلاني (السيد محمد هادي الحسيني): قادتنا كيف نعرفهم. تحقيق: السيد محمد علي الميلاني. ط:٢، مطبعة مهر: قم - إيران ١٤١٣هـ.

١٢ - نهج البلاغة (شرح الشيخ محمد عبده). دار إحياء التراث العربي: لبنان

١٣ - اليعقوبي (احمد بن إسحق بن جعفر بن واضح البغدادي ت ٢٩٢هـ). تاريخ اليعقوبي. تعليق: خليل منصور. ط: ٢، مطبعة شريعت: قم - إيران: ١٤٢٥هـ